ملخص

يؤدي الحكم المحلي دور بارز في توسيع قاعدة المشاركة السياسية بل ان من اهم اهداف نشأة الحكم المحلي هو اعطاء دور لسكان المناطق المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة بهم و انتخاب من يمثلهم في ادارة سؤونهم الخاصة ، كما ان الحكم المحلي يؤدي دور مهم في اعطاء خصوصية للمناطق التي يتمتع سكانها بخصوصية تميزهم عن سكان باقي مناطق الدولة كان تكون القومية او اللغة او الدين عن طريق اعطائهم حكما ذاتيا او صلاحيات واسعة قد تصل لحد اللامركزية السياسية من اجل ان يشعروا بانهم يحكمون انفسهم بانفسهم في اطار الدولة و بضمان الدستور الذي يوضح صلاحيات كل من الحكومة الاتحاديو و الحكومات المحلية او الاقليمية .وان اللامركزية في العراق مرت بمراحل مختلفة تطورت تاره و اضمحلت تارتا اخرى تبعا للضروف السياسية و طبيعة و فلسفة القابظين على السلطة حيث ابتدأت في فترة الحكم المحلي بنوع من عدم التركيز الاداري و تطورت نحو ادارة محلية خاضعة و منفذة لقرارات الحكومة المركزية اما في فترة الحكم الجمهوري فلا يمكن تصور وجود حكم محلي بمعناه العلمي في ظل دولة لا تؤمن بالديمقراطية و تفرض سيطرتها بالقوه حيث ان هناك علاقة طردية بين الحكم المحلي و الديمقراطية فكلما كان نظام الحكم في الدولة يؤمن بالديمقراطية و المشاركة الشعبية كلما وجدنا حكما محليا واضحا و العكس بالعكس فان الانظمة الاستبدادية تحاول دائما جمع كل السلطات بيد شخص او بيد حكومة المركز وهذا ما حصل في فترة الحكم الجمهوري الذي امتد من عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣ حيث لم يكن رؤساء الوحدات الادارية فقط معينون من قبل الحكومة المركزية و انا كان اغلبهم من مناطق اخرى وهم قادة عسكريون حتى يتم ضمان ولائهم للنظام الحاكم و استر هذا الحال حتى عام ٢٠٠٣ حيث تحول العراق من الدولة البسيطة الى الدولة المركبة بصدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية تبعه دستور العراق لعام ٢٠٠٥ الذي نص في الماده الاولى منه على (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي) كما نص الدستور على نوعين من اللامركزية المتبعة هي اللامركزية السياسية في الاقاليم و الامركزية الادارية في المحافظات غير المنتظمة في اقليم . وبما ان الحكم المحلي يكون مستندا للدستور و القوانين فقد تم بحث الحكم المحلي في كل تلك الفترات مذ صدور اول دستور للعراق عام ١٩٢٥ الى يومنا هذا مرورا بالقوانين التي صدرت لتنظم الوضع الاداري للمناطق المحلية اخذين بنظر الاعتبار العوامل السياسية المؤثرة على الحكم المحلي في كل فتره و الفرق بين الواقع الفعلي و ما نص عليه القانون .